مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

النزاعات العشائرية وأثرها في بناء السلام في العراق

د. شهد غالب الربيعي

الملخص:

تُعد العشائر جزءاً أسياسياً من النسيج الاجتماعي في العراق، وتلعب دوراً محورياً في حل النزاعات المحلية لكنها في الوقت نفسه قد تكون سبباً في إشعال بعض الصراعات وتأجيج التوترات وزعزعة النسيج الاجتماعي، وتنبع النزاعات العشائرية غالباً من التنافس على الموارد الطبيعية والصراع على النفوذ السياسي وضعف سيادة القانون في بعض المناطق، والانتماءات السياسية المتعددة مما يؤول إلى تصاعد العنف والتوترات بين المجتمعات العشائرية، وعلى الرغم من أن هذه النزاعات قد تنبع من أسباب متنوعة فإن تأثيرها يتجاوز الأبعاد المحلية ليؤثر على الجهود الوطنية لبناء السلام.

تكمن المشكلة البحثية في هذه الورقة في كيفية تأثير هذه النزاعات على استقرار المجتمع العراقي وإعاقة عملية بناء السلام فيه.

كما تهدف الورقة إلى فهم أبعاد هذه النزاعات وكيفية تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، واقتراح استراتيجيات لتقليل آثارها السلبية، وتقليل حدتها عبر بناء الثقة وتعزيز الحوار وتقدم الدراسة توصياتٍ لدعم دور العشائر في بناء السلام كتشجيع الآليات التقليدية في حل النزاعات وتعزيز التعاون بين العشائر والحكومة بهدف توفير بيئة مستقرة ومستدامة تدعم بناء السلام في العراق.

سياق الموضوع:

إن للعشائر دوراً مهماً في مراحل التحول السياسي التي مر بها البلد، فضلاً عن مساهمتها في حل الأزمات ونشوب الثورات، لأن المجتمع العراقي عبارة عن نسيج عشائري له قوانينه الخاصة المستندة إلى العرف العشائري حتى باتت العشيرة سلطة اجتماعية موازية لسلطة الحكومة، وهي في مجال حل النزاعات العشائرية أكثر فعالية من

المؤسسات الأمنية وعلى الرغم من أن دور العشائر يتمثل في دعم الدولة والحفاظ على مؤسساتها وهيبتها وتطبيق الشريعة الإسلامية خاصة ما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح ذات البين، فإن بعض العشائر خرجت من هذا المبدأ وبدأت تتعامل بالعصبية القبلية فقط بموجب منطق القوة والعنف، لهذا ظهرت ممارسات دخيلة على الأعراف العشائرية منها حرق البيوت مع ساكنيها، والكتابة على جدران المحلات والدور عبارة (مطلوب عشائرياً) وهذه التصرفات دخيلة على المجتمع العشائري والغرض منها معروف وهو الكسب المادي غير المشروع، على أن النزاعات العشائرية لا تلحق الأذى بطرفي النزاع فقط إنما في بعض الأحيان يصاب أحد المارة بالأذى، مما يؤدي إلى دخول طرف ثالث أي عشيرة أخرى للنزاع وهذا ما يجعله نزاعاً معقداً أكثر وشائكاً، فضلاً عن شيوع ظاهرة (الدكة العشائرية)[1] التي هي جزء من منظومة حكم العشائر الذي تنامى بعد عام 2003 ، وتعد حدثاً شبه يومي في عموم العراق.

ولسنا هنا بصدد انتقاد منظومة العشيرة، وإنما بصدد نقد بعض الممارسات السلبية التي يقوم بها بعض منها وعليه يشير تنامي النزاعات العشائرية في العراق إلى عجز عميق في وظيفة الحكومة حيال توغل بعض الممارسات العشائرية التي تمثل انتكاسة لفكرة التطور الإنساني، فتوجد هنالك معادلة معروفة وهي (عندما تضعف منظومة الدولة تقوى معها منظومة العشيرة والعكس صحيح) فصاحبَ هذا الضعف بهيكل الدولة وغياب تطبيق القانون زيادة نفوذ العشيرة بقصد الحصول على حماية في ظل عدم استطاعة الدولة توفير الحماية، ومن الغرابة أن الكوادر المثقفة قد لجأت للعشيرة بقصد الحصول على الحماية ولأخذ حقوقها وربما يكون هذا نتاجاً طبيعياً لضعف منظومة الدولة وغياب القانون، والمشكلة الأكبر تكمن في انتقال العادات والسلوكيات العشائرية

1. القيام بتهديد منزل الطرف الآخر باستعمال العيارات النارية وإرهاب من فيه للذهاب للطرف القائم بالدكة.

من القرى والأرياف إلى المدن، كما أصبحت بعض المؤسسات أو الوزارات ملكاً لعشيرة بعينها تبعاً لرئيس أو مسؤول تلك المؤسسة أو الوزير ابن تلك العشيرة، فما كان منه إلا تحويل دائرته أو وزارته لصالح العشيرة والسبب وراء ذلك إما انتخابي لكسب أصواتهم أو للحصول على تأييدهم كما وصل الحال إلى سيطرة العشيرة في بعض الأحيان بقوة السلاح على دائرة معينة لاعتقال شخص ما أو السيطرة على مركز شرطة وإطلاق سراح من هم محسوبون عليها، أو قيام عشيرة ما بأخذ الدية (الفصل العشائري) من طبيب بتهمة تسببه بوفاة أحد أفرادها مما يضطر الطبيب إما لدفع تلك الدية أو الهجرة والهرب، فضلاً عن لجوء بعض النواب أو الوزراء إلى العشيرة لمحاسبة وأخذ (فصل) من زملائهم بتهمة التشهير أو الإساءة اللفظية في حين أنهم الأقرب لفهم دور وواجب القضاء.

وعليه فلا يمكن إعادة بناء مجتمع يسوده السلام وتتحقق فيه متطلبات التنمية من دون تعاون أفراد المجتمع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، ولا يمكن التحرر من الشعور بالحاجة ومن الخوف، بل لا يمكن الشعور بالأمن الاجتماعي إلا في ظل علاقات اجتماعية متوازنة تستند إلى مبدأ سيادة القانون ومع الاعتراف بأن الصراع هو جزء من الطبيعة البشرية إلا أن ذلك لا يعني اللجوء إلى القوة لحسم الصراع، كما لا يعني ذلك استخدام وسائل العنف لإدارة النزاع، ولكن الأمر المؤكد هو أن الإنسان بحاجة إلى تغليب لغة العقل والمنطق في فض الخلافات وحسم النزاعات، وهناك الكثير من التجارب الإنسانية التي أكدت أن الاحتكام إلى القانون هو السبيل الوحيد لحسم النزاعات مهما كان نوعها أو شدتها ولقد بات معيار تقدم الأمم والشعوب يقاس بمدى التزام أفراد المجتمع بالقانون وبمدى احترام الدول وحكوماتها لحريات شعوبها ومدى قدرتها على تطبيق القواعد القانونية التي وضعتها لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

أسباب النزاعات العشائرية:

إن الأسباب والعوامل المؤدية إلى النزاعات العشائرية كثيرة ومتنوعة أبرزها ما يلي:

1. **انتشار السلاح:** من أهم اسباب النزاعات العشائرية وتناميها في المجتمع العراقي هو انتشار السلاح بين أبناء العشائر وبشكل كبير، لدرجة أن أبناء العشيرة صاروا يمتلكون مختلف الأسلحة الخفيفة منها والمتوسطة بل وحتى الأسلحة الثقيلة ، فضلاً عن سهولة الحصول على السلاح من بعض الأسواق غير النظامية التي يتم فيها بيع السلاح بشكل علني.
2. **التهاون في تطبيق القانون من قبل عناصر الأجهزة الأمنية:** وذلك لعدة أسباب:

أ- تأثير شيوخ العشائر على قادة القوات الأمنية والتدخل في بعض الأوامر مما يعيق تطبيق القوانين.

ب- الولاءات العشائرية عند بعض أفراد الأجهزة الأمنية مما يجعلهم أقل فاعلية في حسم أي موقف.

ج- تدخل الأحزاب وما تمثله من ثقل في النزاعات يعيق عمل القوات الأمنية في تطبيق القوانين.

د- تدخلات سياسية من بعض السياسيين وأصحاب القرار واستغلال النفوذ والمنصب السياسي في بعض النزاعات العشائرية والذي يؤثر بدوره في تنفيذ القوانين.

ه- الفساد الموجود في بعض مراكز الشرطة والتأخير في حسم الدعاوى والإجراءات الإدارية الروتينية والذي يمتد لعدة أشهر للبت في الدعاوى مما أدّى بالمواطن إلى اللجوء للعشيرة والاحتماء بها دون الدولة.

د- خوف بعض قوى الأمن من تهديدهم عشائرياً والدخول في مشاكل من دون حماية الدولة.

3. **الفقر والبطالة:** وهي أحد الأسباب الرئيسة في تنامي النزاعات العشائرية، إذ يؤدي فقدان العمل إلى حالات نفسية وحاجة وفراغ ومن ثم إلى قيام الفرد بالبحث عن طرق أخرى لتمويل نفسه وأعالة أسرته وربما يتخذ الطرق السيئة لتلبية تلك الاحتياجات، فبسبب البطالة والفقر برزت ظاهرة جديدة تسمى (الدكاكة) وهم مجموعة من الأشخاص ممن يتم استئجارهم من قبل أحد أطراف النزاع للقيام بالدكة العشائرية مقابل مبلغ مالي، فضلاً عن اعتياش البعض بسبب الفقر والبطالة على الفصل العشائري واتخاذه مهنة وهو ما شاهدناه من قيام بعض الأشخاص برمي أنفسهم أمام العجلات المارة من أجل أخذ تعويض أو فصل عشائري ويؤدي امتناع صاحب العجلة إلى قيام نزاع عشائري.

4. **الجهل وغياب دور الإعلام الموجه:** يلعب الجهل دوراً كبيراً في تغليب الولاء العشائري على الولاء الوطني وتغليب العاطفة على العقل وعدم معرفة عواقب تلك النزاعات والجهل بها ومدى تأثيرها على المجتمع بسبب تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والهوية الفرعية على الهوية الوطنية، وضعف الإعلام وقلة برامج الترويج لقيم التعايش السلمي والسلم الاجتماعي والتآخي ونبذ العنف من خلال النشاطات الثقافية والعلمية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل نشر ثقافة السلام واستدامته في المجتمع.

5. **النزاعات بسبب جرائم القتل وقضايا الجريمة المنظمة:** أصبح القاتل في مأمن وأمان من تسليمه للقانون لأخذ جزائه العادل مما يولد النية في الثأر لدى الطرف المتضرر خوفاً من العار الذي يلحقه لو قَبِل بالدية أو الفصل مما يؤدي الى استمرار عمليات

القتل والنزاع، فضلاً عن الجرائم الأخرى مثل (الخطف، السرقة، النصب والاحتيال، وغيرها) التي يلجأ فيها أطراف النزاع للعشائر بعيداً عن القانون بغية أخذ حقوقهم والتعويضات مما يولد نزاعات عشائرية لا نهاية لها.

6. **قضايا الشرف وانتشار المعاملات الربوية:** إن قضايا الشرف من القضايا المهمة التي يحافظ عليها الإنسان لأنها تمس كرامته ومكانته الاجتماعية وسمعته في المجتمع التي تكون ذات مساس بشرف العشيرة قبل المساس بشرف الشخص نفسه، فضلاً عن انتشار المعاملات الربوية كـ(البيع بالآجل مع زيادة المبلغ الحقيقي أو بيع السيارات بالتقسيط وغيرها) وفي حالة عدم تمكُّن المقترض من التسديد تتدخل عشيرة الدائن لاسترداد حقوقه المتراكمة مما يولد نزاعات عشائرية طويلة الأمد تهدد بناء السلام في المجتمع.

7. **انتشار المخدرات:** من الأسباب المهمة المؤجِّجة للنزاعات العشائرية في الوقت الحالي هي المخدرات وما تسفر عنه من تعاطٍ وتجارة، وإدمان على المخدرات وما يؤديه من تغييب للوعي والعقل يؤدي بالتالي إلى القيام بالعديد من الجرائم التي تكون سبباً رئيسياً في اندلاع النزاع العشائري، ومن جانب آخر تقوم بعض العشائر بمواجهة عناصر الأجهزة الأمنية إذا قامت بمطاردة أحد أفراد العشيرة المتهمين بتجارة المخدرات وهذا بدوره يعيق عملية تطبيق القانون وفرض السلام في المجتمع.

وبعد تسليط الضوء على أغلب الأسباب التي تؤدي إلى قيام النزاعات العشائرية لابد من الإشارة إلى أنَّ بعض النزاعات العشائرية تحدث لأسباب واهية وأمور بسيطة لا تستحق مثل النزاع العشائري الذي حدث بسبب (طير) أو نزاعات بسبب حادث سير بسيط أو النزاعات التي تحدث بين جارين بسبب الأطفال أو رمي النفايات قرب أحد المنازل.

أنواع النزاعات العشائرية في العراق

للنزاعات العشائرية أنواع مختلفة وعديدة منها ما يكون بسبب النزاعات على الأراضي أو الموارد أو الثأر والذي يمتد لسنوات عديدة ويكون نزاعاً طويل الأمد، فضلاً عن النزاعات الناجمة عن مشاكل الزواج والطلاق والنفوذ السياسي والسيطرة وكما مبين بالجدول أدناه:

جدول رقم (1) يبين أنواع النزاعات العشائرية في العراق وأسبابها والمناطق الأكثر تضرراً منها

نوع النزاع	الوصف	الأسباب الرئيسة	المناطق الأكثر تضرراً
نزاعات الأراضي	نزاعات حول ملكية الأراضي أو حقوق استخدامها سواء للزراعة أو البناء	التوسع السكاني، تعدد الورثة، ضعف توثيق الملكيات.	المحافظات الريفية مثل ذي قار وواسط.
نزاعات الموارد المائية	صراعات حول حصص المياه وحقوق الري، خاصة مع تزايد شح المياه في مناطق جنوب العراق.	الجفاف، سوء إدارة الموارد المائية، زيادة الاستهلاك الزراعي.	البصرة وذي قار وميسان
الثأر	نزاعات بين عائلات أو عشائر، مرتبطة غالباً بأعمال قتل سابقة	القيم القبلية ، وضعف الحماية القانونية للأطراف المتنازعة.	معظم المحافظات العراقية
الخلافات التجارية والمالية	نزاعات تنشأ بسبب المعاملات التجارية أو المالية بين الأفراد أو العائلات	عدم وجود عقود قانونية ملزمة، ضعف الثقة القانونية، والديون الكبيرة.	المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة
نزاعات الزواج والميراث	نزاعات تنشأ بسبب مسائل الزواج أو توزيع الميراث بين أفراد العائلة	عدم المساواة في تقسيم الميراث وعادات الزواج القبلية وضغوطها	في جميع المحافظات، لاسيما ذات الطابع الريفي

نوع النزاع	الوصف	الأسباب الرئيسة	المناطق الأكثر تضرراً
النزاعات الناجمة عن الولاءات	صراعات بين العشائر بسبب الولاءات السياسية أو الطائفية خاصة في مناطق التوتر الطائفي والمجتمعي	التوترات الطائفية والسياسية والتنافس على النفوذ والسلطة	بغداد، ديالى، وبعض محافظات الجنوب.
نزاعات النفوذ والسيطرة	نزاعات للهيمنة على المناطق أو إثبات القوة بين القبائل المتنافسة	التنافس على الزعامة وإثبات المكانة العشائرية وضعف دور الحكومة في هذه النزاعات	جنوب العراق مثل البصرة

الجدول من أعداد الباحثة

وفقاً للجدول أعلاه فإن البصرة وميسان وذي قار وبغداد تتصدر المحافظات بكونها الأعلى عدداً من حيث النزاعات العشائرية، حيث ساهمت خصوصية محافظة البصرة من الناحية الجغرافية والاقتصادية -على سبيل المثال لا الحصر- في استفحال النزاعات العشائرية فلعبت المصادر الطبيعية في محافظة البصرة دوراً في استفحال النزاعات العشائرية فضلاً عن الصراع على الممتلكات من الأراضي والمياه ، كما ساهم الصراع على الاستثمارات النفطية اختلال الوضع الأمني في المحافظة في اندلاع عدد من النزاعات العشائرية.

أما محافظة ذي قار فالحال مختلف بعض الشيء فالوضع الأمني في هذه المحافظة معقد نسبياً ويحتاج إلى حلول جذرية تستند إلى القانون وإلى تفاهمات مشتركة بين العشائر وبين القوى الأخرى المؤثرة في عملية إصدار القرار في المحافظة.

لقد بات واضحاً أنَّ العوامل المؤدية للنزاعات العشائرية كثيرة وأنواع هذه النزاعات عديدة ومتنوعة كما أن النتائج المترتبة عليها خطيرة وقد يكون تفتتُ العلاقات الاجتماعية وعرقلةُ بناء السلام في المجتمع أخطرَ ما تؤدي اليه هذه النزاعات.

تأثير النزاعات العشائرية على بناء السلام:

تؤثر النزاعات العشائرية بشكل كبير على جهود بناء السلم الأهلي في العراق ، مما يؤدي إلى نتائج سلبية متعددة منها:

1. **تقويض سلطة الدولة:** تؤدي النزاعات العشائرية إلى ضعف هيبة الدولة وضعف ثقة الناس في المؤسسات الحكومية، إذ تفضل العشائر حل نزاعاتها بطرق تقليدية بدلاً من الاعتماد على النظام القضائي وهذا يؤدي إلى تعزيز حكم العرف العشائري على حساب المؤسسات الحكومية مما يعرقل جهود الدولة في تعزيز السلام.

2. **زيادة العنف وعدم الاستقرار:** تؤدي النزاعات إلى تصعيد أعمال العنف، إذ تؤثر المواجهات المسلحة بين العشائر على الأمن العام وتزيد من أعداد الضحايا وتدمير الممتلكات، فهذه الأجواء من العنف تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، مما يجعل من الصعب تنفيذ خطط للتنمية أو الإعمار مما ينعكس بدوره على عملية بناء السلام في المجتمع .

3. **تعزيز الانقسامات الاجتماعية:** تسهم النزاعات في تعزيز التوترات والانقسامات بين المجتمعات العشائرية المختلفة، مما يزيد من التوترات الطائفية والقومية. هذا الانقسام يعيق التفاهم والتعاون بين الجماعات، مما يجعل بناء السلام أمراً معقداً.

4. **عرقلة جهود التنمية:** تؤدي النزاعات إلى تعطيل البرامج التنموية والمبادرات التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما

تؤثر النزاعات العشائرية سلباً على الأنشطة الاقتصادية، فتتعرض البنية التحتية للتدمير وتقل الاستثمارات. كما تؤدي هذه النزاعات إلى تزايد الفقر والبطالة، مما يجعل من الصعب تحقيق التنمية المستدامة .

الخاتمة:

تُعد النزاعات العشائرية عائقاً رئيسياً أمام بناء السلام في العراق ، إذ تؤثر على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال فهم طبيعة هذه النزاعات وأسبابها، يمكن للمجتمع والحكومة تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها و يتطلب ذلك جهوداً منسقة تجمع بين تعزيز الحوار، وتطوير النظام القضائي، ودعم التنمية الاقتصادية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وأمناً .

التوصيات:

1- برامج المصالحة والتوعية المجتمعية:

إطلاق برامج مصالحة مجتمعية تشمل جلسات حوارية، حملات توعية، وبرامج تعليمية لتعزيز ثقافة الحوار، التسامح، واحترام القانون، مع التركيز على الفئات الشابة والمناطق المتأثرة بالنزاعات.

الجهات المسؤولة: وزارة الشباب والثقافة، وزارة التربية، ومنظمات المجتمع المدني بدعم من جهات دولية.

2- تعزيز القانون ودور الشرطة المجتمعية:

تطبيق القوانين الرادعة بحق مرتكبي العنف العشائري، مع تفعيل دور الشرطة المجتمعية كوسيط محلي لمنع النزاعات والتعامل معها بطرق استباقية.

الجهات المسؤولة: وزارة الداخلية، القضاء، والقيادات المحلية بالتعاون مع منظمات دعم الشرطة المجتمعية.

3- التنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار

تقديم مشاريع تنموية وفرص اقتصادية في المناطق العشائرية المتأثرة بالنزاعات، لتقليل الاعتماد على الحلول القبلية في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الجهات المسؤولة: وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بدعم من المستثمرين المحليين والدوليين.

المراجع:

1. سلام عبد علي، المجتمع العراقي 2021، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار.

2. علي غني، النزاعات العشائرية تهدد السلم المجتمعي، جريدة الصباح ، 16/4/2024 متاح على الرابط الالكتروني ادناه:

https://alsabaah.iq/94987-.html تاريخ الزيارة: 3/11/2024

3. علي مراد العبادي، النزاعات العشائرية في العراق وتأثيراتها المستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.

4. جاسم الشمري، المواجهات العشائرية..الأسباب والنتائج، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني ادناه:

https://rasammerkezi.com/estimate-position/6940/amp/

تاريخ الزيارة: 5/11/2024.

5. مناف فتحي الجبوري، النزاعات العشائرية تتسبب بخلق الأزمات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، مقال في مجلة: الروضة الحسينية، (العدد 110، شعبان 1438هـ).

هوية البحث

اسم الباحث: د. شهد غالب الربيعي - دكتوراه علوم سياسية

عنوان البحث: النزاعات العشائرية وأثرها في بناء السلام في العراق

تأريخ النشر: أيار - مايو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org